النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد رقم ٣٢ | تموز ٢٠٠٨ | www.if.org.lb

يؤمن بامكان تحقيق لبنان معدلات نمو تصل الى ١٠٪ "اذا استمر الاستقرار"

وزير المال الجديد محمد شطح:
لا تمرير للوقت بل وتيرة متسارعة للعمل

رغم أن ولاية الحكومة التي تألفت يوم الجمعة ١١ تموز الجاري، ستقتصر على عشرة أشهر، لا يرى وزير المال الجديد الدكتور محمد شطح فيها "مرحلة انتقالية" ولا "فترة تمرير وقت"، بل "فترة يجب استثمارها للعمل ولو على المدى المتوسط أو الطويل بوتيرة متسارعة بغض النظر عن الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات النيابية".

ويدرك الوزير شطح جيداً أن "ثمة أشياء ملحة تحتاج إلى علاج وأخرى يمكن ألا تظهر نتائجها خلال فترة الأشهر العشرة المقبلة"، بل "تحتاج إلى وقت طويل على مدى سنوات لتظهر نتائجها"، لكنه لا ينظر الى الأمر "من زاوية سياسية ضيقة". فهو ينطلق من أن "الناس لا ينظرون إلى الأشهر العشرة المقبلة من حياتهم على أنها لتمرير الوقت وليست أعينهم شاخصة على الانتخابات النيابية، بل لديهم أولويات تتعلق بمشكلاتهم الحياتية والاقتصادية فهم ينتظرون حلا حقيقيا لهذه المشكلات وهذا دور منوط بالحكومة ووزارة المال للمساعدة على حل هذه المشكلات ولو كان عمر الحكومة قصيرا".

ويؤكد الوزير شطح، في تصريحاته الأولى بعد تعيينه في هذا المنصب، أن "تحسين الوضع المعيشي والمالي للمواطن" من أولويات الحكومة المقبلة، وكذلك تحسين الوضعين المالي والإقتصادي. ويقول الوزير شطح في حديث صحافي "ان الفرص الضائعة على لبنان طوال السنوات الماضية، خصوصاً ما ضاع على اللبنانيين من الطفرة النفطية الأخيرة، أضاع معدل ٥ الى ٦ آلاف دولار على كل رب أسرة في لبنان". ويشدد الوزير على ضرورة العمل على زيادة ثقة المستثمرين وفي رأيه ان لبنان قادر على تحقيق "معدلات نمو مرتفعة، وربما مرتفعة جداً، قد تصل الى ٧ و٨ وربما ١٠٪"، ويشدد على أن "هذا ليس كلام أحلام أو كلاماً افتراضياً"، لكنه يربطه بـ"استمرار الاستقرار"، لأن "الاستقرار الأمني والسياسي هو دعامة الاقتصاد والمالية العامة".

وشطح (٥٧ عاماً)، الحاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في الولايات المتحدة العام ١٩٨٣ والذي زاول تدريس مادة الاقتصاد في هذه الجامعة لسنوات عدة، يلاحظ أن بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية "شهد نمواً لافتاً حتى في ظل الأزمة السياسية والأمنية، ومنها القطاع العقاري والعمراني والقطاع المصرفي". واذ يرى أن "الفجوة التي أوجدتها الظروف الاستثنائية التي مرّ بها لبنان"، هي فجوة "اصطناعية"، يبدي ثقته بأن "لبنان يمكن أن يتخطاها بسهولة، فثمة مجالات استثمار كبيرة في لبنان"، توفّر وظائف وتحقق نمواً مرتفعاً وتحسّن المستوى المعيشي، وتنعكس ايجابيا على مالية الدولة، على ما يقول الوزير الجديد الذي شغل من العام ١٩٩٣ الى ١٩٩٧ منصب نائب حاكم مصرف لبنان.

الوزير الجديد محمد شطح متسلماً الوزارة من الوزير جهاد أزعور

وفي هذا السياق، فان شطح الذي تبوأ مناصب عدة في صندوق النقد الدولي بين العامين ١٩٨٣ و٢٠٠٥ منها منصب مستشار لمجلس ادارة الصندوق عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يطمئن الى استمرار تطبيق البرنامج الاصلاحي لباريس ٣، ويرى ان تنفيذ هذه الاصلاحات لا يهدف فقط الى تلبية متطلبات الوضع المالي ومعالجة الدين العام المرتفع وعجز الموازنات، وإنما يهدف أيضاً الى "اجتذاب الرساميل العربية والأجنبية الى القطاعات الاقتصادية اللبنانية".

والوزير شطح، الذي كان منذ العام ٢٠٠٥ مستشاراً لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ومن العام ١٩٩٧ حتى العام ١٩٩٩ سفيراً للبنان لدى الولايات المتحدة، يعرف أن "وزارة المال ليست وزارة سهلة ووزير المال غالبا ما يتلقى السهام الكثيرة"، و"يدفع اكبر ضريبة"، لكنه يبدي ارتياحه الى أن هذه الوزارة "شهدت تقدما نوعياً ويحتذى به في أمكنة كثيرة في الدولة اللبنانية لناحية ايجاد آليات العمل والانتظام به والكفايات التي ترتقي بالشأن العام وبالخدمات التي يتلقاها المواطن إلى مستوى عال".

ورغم أن "أي وزير جديد للمال يتهيب حجم وزارة المال وتشعب عملها ومسؤولياتها الكبيرة"، فان الوزير شطح يلاحظ أن "العمل الذي تم في الوزارة خلال السنوات الثلاث الماضية وقبلها جعل للوزارة آليات وكفايات يمكن الوزير الاعتماد عليها لدفع العمل نحو الأفضل".

ويقول "أنا سأكون موجودا في الوزارة ذهنيا وجسديا حتى نفيد من هذه الآليات والكفايات لرفع مستواها لتتماشى مع طموحات وآمال الناس لان هدف الوزارة في نهاية المطاف هو خدمة الناس وخدمة الوطن".

ومع أن "أن مرحلة تأليف الحكومة شهدت استقطابات سياسية حادة وكانت النظرة إلى الوزارات والحقائب نظرة مختصرة بحقائب خدمات والحصول عليها للافادة منها سياسيا في الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات النيابية، وكيفية توظيفها لمنافع سياسية"، على ما يلاحظ شطح، فان الوزير الجديد، ابن طرابلس، يطمئن الى أن وزارة المال، بوجوده، "لن تسخّر للمنفعة السياسية"، اذ أن "استعمال المنصب الوزاري لمنفعة سياسية أو للاستفادة الانتخابية، هو ابعد ما يكون عن تفكير محمد شطح".

في هذا العدد

"غيفت-مينا": التدريب يواكب الاصلاح ٢
أفكار لبنانية لاصلاح المالية العامة في العراق ٣
"خريطة طريق" لنشاطات التدريب ٤
الموازنة... الإصلاحُ ممكنٌ بالمُتاح ٦
حلقات أسبوعية لمعهد باسل فليحان عن ٧
مواكبة إصلاح الموازنة ٧
نظام "منار" لكل المراكز الجمركية اللبنانية ٨

تصدر عن:
المعهد العربي اللبناني للمالية
INSTITUT DES FINANCES

٢٠ من كبار المديرين العراقيين شاركوا في ورشة لـ"معهد باسل فليحان"

أفكار لبنانية لاصلاح المالية العامة في العراق

توزيع الشهادات للمسؤولين العراقيين المشاركين

كانت المقاربة الواقعية للمواضيع والمحاور المتعلقة بالاتجاهات والتقنيات الحديثة في إدارة المالية العامة وتحديداً موضوعي الموازنة والمحاسبة العمومية، السمة الأبرز لورشة عمل في شأن "الاتجاهات الحديثة في الإدارة المالية والتدقيق الداخلي"، التي نظّمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بين ١٥ و١٧ نيسان المنصرم، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي – العراق، وشاركت فيها مجموعة مختارة من كبار المديرين والمسؤولين العراقيين.

فالمسؤولون العراقيون العشرون الذين شاركوا في الورشة، في مبنى المعهد، وحضروا الحلقات التي أدارتها مجموعة من الأخصائيين اللبنانيين في مجال إدارة المالية العامة والموازنة والتدقيق الداخلي، أفادوا كثيراً من تناول الورشة قضايا واقعية، وابتعادها عن طرح النظريات، كما في الجلسة الأولى التي تناولت "التحديات والمشاكل التي تواجه سياسات إصلاح المالية العامة"، على ما قالت لـ"حديث المالية" مشاركات لبنانيات في الورشة، هنّ ريتا أبو يونس وتمام سميا وتانيا ياغي، المحاسِبات في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات.

ففي هذه الجلسة، تطرق الدكتور منير راشد، الخبير في الشؤون المالية العامة ونائب رئيس جمعية الاقتصاديين اللبنانيين، إلى مناقشة بعض السياسات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على العجلة الاقتصادية في بعض البلدان.

وتحدث راشد مثلاً عن سياسة دعم بعض السلع، فقال انها تؤثر ايجابياً على القدرة الشرائية للمواطن، بشرط أن تكون هذه السياسة موجهة ومدروسة كي لا تؤدي إلى عجز في موازنة الدولة.

وفي موضوع سياسة الحد من التهرب الضريبي، أوضح راشد انها تتم من طريق خفض نسب الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي، فتطال الضريبة عدداً اكبر من المواطنين.

وشرح راشد أيضاً سياسة تفعيل الرقابة، وخصوصاً على انجاز المشاريع، سعياً الى منع تفاقم الاهدار.

وقالت أبو يونس وسميا وياغي، إن "هذا الموضوع لاقى استحساناً لدى الوفد العراقي، إذ أجاب عن تساؤلاتهم ومشاكلهم من خلال طرح أمثلة واقعية عن تجارب بعض البلدان".

ولاحظت اللبنانيات الثلاث أن "المشاركين أبدوا اهتماماً كبيراً ظهر من خلال تفاعلهم ومشاركتهم وعرضهم لبعض التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي تشكل عائقاً في وجه الإصلاح".

وتمنت أبو يونس وسميا وياغي "أن يكون لهذه الجلسة تأثير ايجابي فيتوصل العراقيون الى رسم خطة إصلاح تتناسب ووضعهم الاقتصادي والسياسي وتكون حلاً لمختلف التحديات".

من الدورة التدريبية للمسؤولين العراقيين

صورة جماعية للمشاركين

موظفوها حققوا المراتب الأولى في امتحانات المعهد الوطني للادارة

وزارة المال...تفوق رباعي في الفئة الثالثة!

فاز موظفو وزارة المال، جرياً على عادتهم، بالمراتب الأولى في الامتحانات النهائية للدورتين التدريبيتين الأولى والثانية لموظفي الفئة الثالثة اللتين أجريتا في المعهد الوطني للإدارة (E.N.A.) وشارك فيهما نحو ٤٠٠ موظف من الإدارات كافة وبعض المؤسسات العامة.

منال عبد الصمد التي فازت بالمرتبة الاولى

وفي ترتيب الناجحين، ذهبت المراكز الثلاثة الأولى في الدورة الأولى لموظفين في وزارة المال، اذ نالت المرتبة الأولى السيدة منال عفيف عبد الصمد (رئيس دائرة خدمات الخاضعين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة)، فيما احتل السيد جورج سركيس بو فرنسيس (مراقب ضرائب رئيسي في مالية الشمال) المرتبة الثانية، والسيدة رجاء الشريف (رئيس دائرة الرقابة على المؤسسات العامة في مديرية المحاسبة العامة) المرتبة الثالثة.

أما الدورة العليا الثانية، فبرزت فيها السيدة مريانا معوض، رئيس دائرة الدراسات القانونية (مديرية الشؤون الإدارية) حيث احتلت المرتبة الثانية.

واستمرت كل دورة حوالي الأربعة أشهر وشملت نحو ثلاثين مادة، تناولت مواضيع عدة، كأجهزة الرقابة الذاتية والخارجية، والقضاء الإداري والعدلي، والمحاسبة العمومية، ونظام الموظفين، والمنظمات الدولية، وعلم الإدارة العامة والإدارة الخاصة، بعض مبادئ الاقتصاد الكلي والجزئي، والضمان الاجتماعي، ومنهجية البحث القانوني، وغيرها.

ولم تقتصر مواضيع المواد على الجوانب القانونية والإدارية المرتبطة بعمل المشاركين في الدورة فحسب، بل تعدتها لتشمل مواضيع فنية من شأنها تنمية مهارات المشاركين في التواصل، والتنسيق، والإشراف والقيادة، كتقنيات الكتابة والتعبير في اللغة العربية، والمعلوماتية، وإدارة الموارد البشرية، واللغات الأجنبية.

لبنان يحتاج الى كل دقيقة

بقدر ما كان اللبنانيون ينتظرون، بشوق، افراج السياسة عن حياتهم الطبيعية واقتصادهم وطموحاتهم وأحلامهم، وبقدر ما فرحوا بفتح الطرق والآفاق الواعدة، بعد طول انسداد، كان أشقاؤهم العرب، وأصدقاؤهم من كل العالم، متحمسين للعودة الى لبنان الذي يحبونه. العودة سياحاً، ومستثمرين، ورجال أعمال، ومشاركين في مؤتمرات وأنشطة في المجالات كافة.

كان لبنان، خلال السنوات الثلاث المنصرمة، أسير التهديدات الأمنية وتعطيل المؤسسات الدستورية، الفرص تمر من أمامه وهو عاجز عن التقاطها، وفوائض النفط المالية تتدفق وهو غير قادر على الافادة منها، والزمن يمضي وهو ممنوع عن اللحاق بمن سبقوه. أضاع لبنان كثيراً في السنوات الأخيرة. فوّت على نفسه لحظة اقتصادية تاريخية، كان يمكن أن تشكل رافعة مهمة لاقتصاده، ومحركا لانطلاقه على مسار تنموي. ٢٠ نقطة نمو اقتصادي كان يفترض أن تصبّ في خانة الاقتصاد اللبناني، تبخرت في الهواء. مراراً وتكراراً، نبهنا الى ذلك، وحذرنا من نتائج ابقاء الاقتصاد أسير التشنج السياسي العقيم. وأكثر من مرة، قلنا أن المطلوب تحصين الاقتصاد، وحمايته من التجاذبات السياسية.

صحيح أن ثمة رابطاً لا مجال لفكّه بين السياسة والاقتصاد، لكن المطلوب ألا تكون السياسة وسيلة لـ "ربط" الاقتصاد، بمعنى تقييده وتكبيله.

وقت كثير ضاع، ولبنان يحتاج الى كل دقيقة. من غير المسموح بعد اليوم تكرار التجربة.

ممنوع بعد اليوم أن تتخذ السياسة الحياة الطبيعية للناس رهينة، أياً كانت قضية هذه السياسة، ومهما كانت هذه القضية عادلة أو محقة.

ممنوع بعد اليوم أن يكبّل الاقتصاد من أجل السياسة، بل يجب أن يكلّ الاقتصاد كل سياسة، وأن يكون جزءاً من برامج السياسيين وأحزابهم وتياراتهم. فأي سياسيين هؤلاء الذين، باسم الدفاع عن ناسهم، يعرقلون مشاريع الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تنعكس ايجابياً على نوعية حياة أبناء هذا الشعب؟

ان التحديات كبيرة، والوقت ضيق، والخروج من النفق الاقتصادي، بعد أن رفعت السياسة حواجزها من طريقه، هو الأشد الحاحاً.

جهاد أزعور
وزير المال السابق

معهد باسل فليحان تولى تنظيم الجمعية العمومية الاولى للشبكة في باريس

"غيفت–مينا": التدريب يواكب الاصلاح

لميا بساط: المعهد يعيد تأكيد ارادة لبنان في أن يحافظ على دوره كمحور اقليمي

جانب من إجتماع الجمعية العمومية

مرة أخرى، خطا المعهد المالي – معهد باسل فليحان، خطوة جريئة في مجال تبنّي المبادرات الجديدة وخاض غمار تجربة مميّزة على صعيد التبادل الإقليمي، اذ تولى تنظيم الجمعية العمومية الأولى لشبكة معاهد ومراكز التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (غيفت–مينا) التي عقدت في باريس، من ٤ إلى ٦ حزيران ٢٠٠٨، على اعتبار أن المعهد يتولى أمانة سّر الشبكة. والجمعية العمومية التي عقدت في مركز بيار مندس فرانس، حضرها أكثر من ٣٠ مشاركاً من كبار المسؤولين والمديرين والكوادر من معاهد ومدارس التدريب، وممثلون عن منظمات أوروبية ودولية، اضافة الى خبراء فرنسيين في مجال تدريب موظفي القطاع العام. ومثّل هؤلاء ٢٢ مؤسسة وعشر دول عربية وخمس منظمات دولية وجهات مانحة. وحظيت هذه المبادرة باهتمام رئاسة الجمهورية الفرنسية، في اطار مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط".

وقالت مديرة معهد باسل فليحان، السيدة لميا مبيّض بساط، ان تنظيم هذه الجمعية العمومية "كان بمثابة تحد كبير للبنان، نظرا الى الظروف الصعبة التي كان يعيشها، ان على مستوى الأزمة السياسية والتشنج الناجم عنها، أو من حيث الاهتزازات الأمنية التي شهدها لبنان منذ العام ٢٠٠٥". لكنها أضافت أن معهد باسل فليحان، الذي تولى اطلاق الشبكة في بيروت في آذار ٢٠٠٦، أراد بتوليه تنظيم الجمعية العمومية "أن يعيد تأكيد ارادة لبنان، رغم وضعه غير المستقر، في أن يحافظ على دوره كمحور اقليمي للتبادل والحوار والتعاون". وشددت على أن هذه المبادرة "تثبت مجدداً أن لبنان يعمل بلا كلل ولا ملل لتعزيز آليات الحوار بين الثقافات، ويسعى دائماً الى ابتكار الأفكار والاطر االتي تسهم في بناء سلام مستدام وقابل للاستمرار".

وقد أثمرت الجمعية العمومية عن إقرار أنظمة عمل الشبكة ووضع التوجهات الإستراتيجية ٢٠٠٨–٢٠١٠ وانتخاب اللجنة التنفيذية الأولى للشبكة.

وهذه الجمعية العمومية جاءت بعد مرحلة تجريبية استمرت ١٨ شهراً وهدفت الى تثبيت عمل الشبكة على قاعدة مؤسسية والى وضع رؤية استراتيجية ومشتركة للتوسع.

وركزت أعمال الجمعية على أهمية التدريب ودوره المحوري في مواكبة عمليات اصلاح الادارة العامة. كذلك شددت أعمال الجمعية على ضرورة العمل المشترك في ظل الاتجاه المتنامي الى العولمة، وفي ظل تزايد التبادل بين الدول العربية.

وأتاح برنامج الجمعية العمومية للمؤسسات الأعضاء الاطلاع على خصائص النموذج الفرنسي في تدريب موظفي القطاع العام وتطوير قدراتهم، علماً أن لفرنسا تاريخاً طويلاً في هذا المجال، وتجربة عريقة.

ومن خلال مجموعة مداخلات وزيارة ميدانية للمعهد الوطني للخزينة، أمكن للمشاركين التعرف على سبل مواءمة نظام التدريب الفرنسي مع الاصلاحات التي تم تنفيذها، ومع المتطلبات الجديدة للادارة المستندة الى الاداء والنتائج.

والى جانب معهد باسل فليحان الذي يتولى أمانة سّر الشبكة، ساهم في تنظيم الجمعية كل من وكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والعمل الفرنسية –الأديتف، والمعهد الوطني للإدارة – فرنسا ومعهد البنك الدولي.

يذكر أن الشبكة عملت منذ اطلاقها العام ٢٠٠٦ على تعزيز تبادل الخبرات من خلال ورش عمل عن "التطوير الضريبي كرافعة لتحديث الدولة"، ومن خلال برامج اقليمية لتدريب مدربين، وكذلك من خلال تبادل المتدربين والمتدرجين بين المعاهد الوطنية للادارة. كذلك عملت الشبكة على تعزيز تبادل المعلومات من خلال خطوات وأنشطة عدة، بينها استحداث موقع الكتروني.

مديرة المعهد لميا بساط متحدثة خلال الجمعية العمومية

"أحسنِوا معاملة المواطن وتفهموا المكلّفين واستوعبوا الآخرين وتدربوا باستمرار"

وصايا المتقاعدين المكرَّمين للجيل الجديد في الادارة: الوظيفة رسالة...احرصوا عليها واعملوا باخلاص

كتبت ريتا جان الشمالي:

في الطبقة الثامنة من مبنى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، كرّم وزير المال السابق جهاد أزعور أخيراً ثمانية موظفين من الفئتين الثانية والثالثة، ارتقوا طبقات الادارة بكثير من العرق والجهد والتضحيات، وساهموا في اعلاء بنيان وزارة المال، قبل أن يبلغوا سن التقاعد. من المعهد نفسه الذي يعمل اليوم على تطوير قدرات الموظفين من خلال تدريبهم، ايماناً بالاستثمار في العنصر البشري، أراد وزير المال، من خلال بادرة الوفاء لهؤلاء الموظفين، "التأكيد على أن وزارة المال تعتمد على الإنسان ولذلك هي تكرمه وتطوره"، على ما قال في احتفال التكريم.

الدروع الثماني التي اصطفت على طاولة التكريم حملت أسماء سركيس صقر ووداد العلي واسكندر سمارة ودرويش الحصري وجورج الأسمر وغسان نجا وسليم سليم ومصطفى الحاج أسماء ارتبطت بالادارة على مدى عشرات الأعوام، وساهمت في تطويرها. موظفون أخذوا معهم الى تقاعدهم ذكريات، حلوة ومرّة، وتركوا وراءهم وصايا ونصائح، للأجيال المقبلة من الموظفين.

سركيس صقر، الذي بدأ حياته المهنية في وزارة التربية العام ١٩٦٨، توج مساره الحافل في وزارة المال، بعد ٣٣ عاماً من بدئه العمل فيها مراقب ضرائب، بتسلمه العام ٢٠٠٦ منصب رئيس دائرة كبار المكلفين، وكان تولى قبله منصب رئيس دائرة ضريبة الدخل منذ العام ١٩٧٨. ومن هذه الأعوام الطويلة، يتذكر صقر "العلاقة الطيبة والحسنة مع المرؤوسين والرؤساء"، وللموظفين الحاليين والمستقبليين يوصي: "يجب أن يتفهموا أمور المواطنين، ومشاكل المكلّفين". ويضيف "على الموظف أن يستمع الى المكلّف ويفهمه ويتفهمه لكي يوجّهه الى ما يريح المواطن وما هو جيد للادارة على السواء".

بدورها، السيدة وداد العلي، التي أمضت ٣٤ عاماً في الوزارة، تشدد على أهمية تمتع الموظف بـ"القدرة على استيعاب الآخرين في تعامله معهم". والعلي، التي دخلت الوزارة العام ١٩٧٤ معاونة أمين صندوق في طرابلس لمدة ٦ أشهر، ثم أصبحت محاسبة في مصلحة الموازنة، لتتسلم العام ١٩٩٧ منصب مراقب عقد النفقات، وصولاً الى تعيينها العام ٢٠٠٥ رئيسة الدائرة الإدارية ومراقبة عقد النفقات في الموازنة، توصي الموظفين بـ"العمل للحفاظ على الوظيفة وصونها". واذا كانت تغادر وظيفتها مطمئنة الى "الخطوات النوعية والطرق الجديدة لتحديث الموازنة"، فهي تحتفظ من العمر الذي أمضته في الوزارة بـ"ذكريات كثيرة لا يمكنني أن أحصرها"، وتفتخر بأنها تعرّفت على الوزير الشهيد باسل فليحان وعملت معه "من قرب".

اسكندر سمارة هو الآخر بدأ مسيرته في القطاع العام في وزارة التربية العام ١٩٦٣، ثم انتقل الى مجلس الخدمة المدنية. وفي وزارة المال التي دخلها العام ١٩٨٠، تنقل من مراقب مالي الى رئيس دائرة الانتقال الى منصب مدير الشؤون الإدارية، قبل أن ينقل أخيراً الى مفوضية الحكومة. وفي وصايا سمارة للجيل الجديد "أن يتدربوا ويتعلموا باستمرار لان التدريب يحسّن"، وأن "يعملوا بإخلاص"، و"ألا ينفذوا اي تعليمات مخالفة للقانون، فالموظف يعمل للدولة وليس موظفاً عند أحد، وهو يخدم الدولة والوطن".

أما درويش الحصري، الذي بدأ محاسباً في المالية العام ١٩٦٦، وبقي أمين صندوق خزنة المركز من العام ١٩٧٧ حتى تقاعده، فيختصر وصاياه للموظفين الحاليين وللجيل الجديد بكلمتين: "مخافة الله". وعند درويش الحصري أن "الأخلاق الطيبة والمعاملة الحسنة للمواطن" أهم ما هو مطلوب من الموظف.

وبالنسبة الى جورج الاسمر، الذي أحصى بدقة وجوده في الوزارة بـ"٣٥ سنة و٦ أشهر و١٩ يوماً"، الحديث عن الذكريات "طويل"، لكن الأكيد أنها "لم تكن كلها حلوة، مع الحرب والقصف والضرب". الأسمر الذي أتى الى وزارة المال من الضمان الاجتماعي في الخامس من كانون الثاني ١٩٧٣ بوظيفة مراقب رئيسي، يستخلص العبر وينقلها الى الموظفين الجدد: "عليهم أن يفهموا أن الوظيفة رسالة، وهي لا تختصر بالمادة". ويضيف "عليه أن يكون حريصاً على الإدارة ويتفهّم المواطن".

أزعور وشربل يتوسطان المتقاعدين المكرمين

تكريم لوداد العلي

...ولسركيس صقر

أزعور وشربل: عودة تقليد التكريم السنوي

قال وزير المال السابق جهاد ازعور في كلمة له خلال الاحتفال إن "تكريم موظفي وزارة المال سيصبح تقليدا سنويا"، مؤكداً "إعادة إرساء هذا التقليد"، ودعا المتقاعدين إلى "الاستمرار بالتواصل مع وزارة المال نظرا لخبراتهم وإمكانياتهم".

أما المدير العام لوزارة المال بالوكالة (في حينه) الياس شربل، فنوه بإحياء تكريم الموظفين المتقاعدين، آملا في أن يصبح التكريم "تقليدا في وزارة المال على مرحلتين، الأولى في تموز والثانية في كانون الأول، على أن يصار إلى إنشاء لجنة تشرف على تنظيم الاحتفالات التكريمية".

رزنامتان وفهرست برامج من معهد باسل فليحان

" خريطة طريق" لنشاطات التدريب

من احدى الدورات التدريبية في معهد باسل فليحان

متابعة وتركيز من المتدربين في المعهد

التدريب في المعهد...أنشطة مكثفة

متدربو الجمارك يخضعون لامتحان

تميّزت بداية العام ٢٠٠٨ في المعهد المالي – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بإنتاج الطبعة الثانية من فهرست برامج التدريب والذي يعرض لأكثر من ١٢٠ برنامجاً تدريبياً تشكّل ثمرة عمل المعهد لـ١١ سنة خلت. ولم يقتصر الإنتاج على هذا الفهرست بل تعدّاه الى إصدار "رزنامة التدريب الجمركي" و"رزنامة التدريب المستمر" للعام ٢٠٠٨. ويعتبر إصدار هاتين الرزنامتين، في ذاته، خطوة جريئة بسبب تقلّب الأوضاع الأمنية والسياسية. وسجّل فريق التدريب بعض العقبات التنظيمية لجهة الالتزام الفعلي بالتواريخ المحددة، لكنّه اعتبر أن لا بدّ من وضع "خريطة طريق" واضحة أمام نشاطات التدريب المرتقبة.

عملياً، سجّل المعهد في النصف الأول من ٢٠٠٨ أكثر من ٤٠٠ مشارك في برامج التدريب المتخصص المستمر، المالي والجمركي، و٨٠ متدرباً في البرامج الإعدادية للموظفين الجدد في وزارة المال. وأعلن فريق التدريب في المعهد عن نشاطات عدّة مرتقبة خلال الصيف لاسيما في المحافظات، في مواضيع جمركية مختصّة، وفي التدقيق الضريبي. هذا، وقد تلقّى المعهد طلبات تعاون عدّة من دول المنطقة كالعراق واليمن وسوريا وعمان والأردن وفلسطين يجري متابعتها حالياً وجدولتها إلى نشاطات مشتركة.

نقلة نوعية في الجمارك

وشرحت منسقة برامج التدريب في المعهد سوزان أبو شقرا أن "برامج التدريب الجمركي شهدت نقلة نوعية تمثّلت بإعداد خطة تدريبية تفصيلية بالتنسيق مع كبار المسؤولين في إدارة الجمارك إضافة إلى التوجّه أكثر نحو المحافظات"، مشيرة إلى التعاون المميّز الجاري حالياً مع إقليم شتورة. وأضافت أن "العمل حالياً مع إدارة الجمارك يتجّه أكثر فأكثر نحو التخصصية ونحو بناء فريق مميّز من المدرّبين"، على أمل أن يتمكن المسؤولون من إعادة تحريك عجلة التدريب على المستوى الإقليمي بالتعاون مع المجلس الأعلى للجمارك ومنظمة الجمارك العالمية والذي شهد تراجعاً لافتاً بسبب الأوضاع الأمنية.

الإدارة الضريبية

وفي الإدارة الضريبية، ونعني بها مديرية الواردات والماليات ومديرية الضريبة على القيمة المضافة، تمّ للسنة الثانية على التوالي رصد الحاجات التدريبية وجدولتها إلى دورات شهرية. وأوضحت مسؤولة برامج التدريب جنان الدويهي أن المعهد سيغطّي خلال العام ٢٠٠٨ أكثر من ٦٠٪ من هذه الطلبات على أن يتمّ استكمال الطلبات الباقية خلال سنة ٢٠٠٩.

...والإدارات الأخرى

أما المديريات الأخرى في وزارة المالية والمؤسسات العامة في لبنان والتي تستفيد بجزء من برامج المعهد، فستكون لها حصتها خلال صيف وخريف ٢٠٠٨ من خلال باقة منوّعة من البرامج التي تتمحور بشكل أساسي حول الموازنة والمحاسبة العمومية. ودعت الدويهي جميع المهتّمين الى الاتصال بفريق التدريب في المعهد لتزويدهم المعلومات العملية عن كيفية المشاركة في الدورات.

مراقبو ضرائب رئيسيون جدد في مالية جبل لبنان

جديد المصلحة المالية الإقليمية في محافظة جبل لبنان، وهي واحدة من سبع مصالح مالية اقليمية، أن الدوائر الثماني الملحوظة في المرسوم الرقم ١٨٠٤٧ تاريخ٢٠٠٦/١٠/١٩ تم تفعيلها في المصلحة.

وقالت رئيسة الدائرة الإدارية في المصلحة مي قهوجي "الدوائر الثماني هي: دائرة خدمات المكلفين، والدائرة الإدارية، ودائرة متابعة التحصيل، ودائرة الضرائب النوعية، ودائرة معالجة المعلومات، ودائرة الاعتراضات، ودائرة الالتزام الضريبي، ودائرة التدقيق".

وأشارت قهوجي الى أن مراقبي ضرائب رئيسيين جدداً انضموا الى المصلحة، وهم ملحقون برئيس المالية.

يتعلق بإعداد موازنة برامج". وأوضحت سعد في هذا الصدد أن "إطار الإنفاق لا يستلزم الكثير من القوانين"، وأن "تحديد التوقعات المالية المتوسطة المدى وبعدها تحضير سقف الإنفاق العام وسقف للوزارات القطاعية، يصادق عليها مجلس الوزراء، وبمجرد تحضير السقوف تحدد الوزارات أولوياتها والمشاريع التي تريد تنفيذها ضمن السقف المحدد وترسل هذه السقوف مع تعميم الموازنة، وإذا التزمت الوزارات هذه السقوف، فان السقف الإجمالي للموازنة سيحترم، مما يساهم في السيطرة على النفقات".

وشددت سعد على امكان "البدء بمشاريع ريادية مع وزراء ومسؤولين متعاونين وذوي ذهنية إصلاحية".

الإطار الزمني

وإذ أشارت سعد إلى أن "إصلاحات الموازنة الأساسية تستغرق في معظم الدول ما بين ٥ و١٠ سنوات أو أكثر"، قالت ان "ثمة دولاً بدأت الاصلاح في الثمانينات ولم تنهه بعد لأنها أدركت أن في إمكانها أن تتقدم أكثر فأكثر مع الوقت، وأن العملية الاصلاحية لا تتوقف".

وأفادت بأن "ثمة تحسينات تقنية في إعداد الموازنة تستغرق من سنة إلى سنتين، كالتغيير في روزنامة الموازنة، وتكامل الموازنة، والتقارير المالية، وغيرها".

وأضافت "ثمة طرق ونماذج تحليلية جديدة يمكن أن نطبقها في غضون ١٢ شهراً، في ما يتعلق مثلاً بتقدير الإيرادات، ومراجعات الإنفاق". وشددت على أن "هذه الأمور لا تستلزم وزيرا إصلاحيا ولا تستلزم قوانين جديدة لإعداد موازنة أفضل من ناحية المهارات والمعرفة".

واذ استشهدت سعد بالانتقادات التي تعرضت لها عملية اصلاح الموازنة في بولندا بسبب افتقار المؤشرات الى الجودة، لاحظت أن "ثمة جدلاً مستمراً في شأن وتيرة الإصلاح وجودته، لا يمكن أن نحقق كل شيء بشكل مناسب في البداية، فبعض الأمور تتحسن عندما تنفذ للمرة الثانية أو الثالثة، وتحقيق جودة عالية يحتاج دائما إلى ما بين ٣ و٤ سنوات". لكنها خلصت الى التشديد على أن ذلك "يجب ألا يكون ذريعة لعدم خوض الإصلاحات".

اطلاع مسبق

أوردت سعد ملاحظة على الهامش، اذ شددت على ضرورة أن يكون مسؤول الموازنة مطلعاً سلفاً على أفكار الوزارات وبرامجها قبل أن تقدم طلبات موازناتها. وقالت "من المفترض أن نكون، خلال الأشهر الأحد عشر التي سبقت تقديم الوزارة المعنية طلب موازنتها، على برامجها، وعلى المنافع الاجتماعية منها، وأن نكون درسنا سبل إدخال تحسينات عليها، وحددنا المجالات التي يجب تقليل الإنفاق فيها والادخار في الكلفة".

ضمن برنامج لـ"تعزيز قدرة المجتمع المدني على التأثير" فيها

حلقات أسبوعية لمعهد باسل فليحان عن مواكبة إصلاح الموازنة

أطلق المعهد المالي– معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي يوم الجمعة ١١ تموز سلسلة حلقات صيفية أسبوعية عن "مواكبة تحديات الاصلاح في آلية الموازنة العامة في لبنان"، تتوجه إلى المديرين العامين وموظفي القطاع العام والهيئات الرقابية والبرلمانيين والخبراء الاقتصاديين وممثلي المجتمع المدني والصحافة الاقتصادية والمهتمّين.

والحلقات، التي تنظم كل يوم جمعة لغاية ٨ آب، من الساعة التاسعة الى الحادية عشرة صباحاً، في مبنى المعهد – كورنيش النهر، تقام بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وبدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و"أميديست" – لبنان.

وهذه الحلقات تقام ضمن برنامج "تعزيز قدرة المجتمع المدني على التأثير في الموازنة العامة". وتهدف الحلقات الى "إلقاء الضوء على بعض الخطوات الإصلاحية والمشاريع والمبادرات الحالية في موضوع آلية الموازنة العامة في لبنان وتشجيع اللبنانيين على مناقشة هذه الإصلاحات ودعمها". كذلك ترمي الحلقات الى "توفير إطار لتيسير الحوار والتداول بين الفرقاء المعنيين في موضوع الموازنة العامة، والى المساهمة في تعزيز وتحصين معرفة ناشطي المجتمع المدني وقدراتهم في التأثير في آلية الموازنة العامة".

الحلقة الاولى التي شارك فيها وزير المال السابق جهاد ازعور، تناولت "الخدمة العامة وبرامج الدعم: التغطية الحالية والثغر"، ويعرض فيها المحاضرون للدراسة التي أعدها فريق مشروع الأمم المتحدة في وزارة المال خلال سنة ٢٠٠٨ في شأن ما تقدمه الحكومة من خدمات عامة وبرامج دعم اقتصادي واجتماعي عبر مخصصات في الموازنة العامة. وتحاول هذه الدراسة اجراء تقويم ذاتي لآليات عمل الحكومة في هذا المجال، وتبيان الثغر التي تعتريها، وصولاً الى اقتراح آليات تغيير تسهم في تحسين الخدمة العامة وتأمين شمولية أكبر للتغطية.

وفي الحلقة الثانية "قراءة في تعميم مشروع موازنة سنة ٢٠٠٩"، من حيث محاور هذا التعميم، ودور الوزارات في تحديد أولوياتها والانتقال التدريجي من التحضير التلقائي للموازنة الى تحضير مرتكز على الأولويات والى الانفاق الأكثر فاعلية. كذلك تشمل القراءة المنحى الجديد من الاصلاح المالي والاقتصادي الواجب اجراؤه، وشروط نجاح هذا الاصلاح.

وتعرض الحلقة الثالثة لـ"تجربة موازنة البرامج والاداء في قطاع التعليم (وزارة التربية)"، وهي تجربة نموذجية بدأتها وزارة المال مع وزارة التربية والتعليم العالي العام ٢٠٠٧ بالتعاون مع البنك الدولي، وترمي الى اعداد مشروع لوضع موازنة الوزارة ضمن اطار متعدد السنوات، والانتقال تدريجياً من موازنة البنود الى موازنة االبرامج والاداء.

أما الحلقة الرابعة، فعنوانها "أين هي المؤسسات العامة من الموازنة في لبنان"، وفيها عرض لتجربتي مؤسسة كهرباء لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذا المجال، ولكيفية انعكاس وضعهما المالي على الموازنة العامة، وكذلك كيفية انعكاس اصلاحهما اصلاحاً في الموازنة.

وتتمحور الحلقة الخامسة والأخيرة على "قدرة مؤسسات المجتمع الأهلي على الافادة من التحويلات المخصصة للمجتمع الأهلي"، أي من المساعدات التي تخصصها وزارة الشؤون الاجتماعية، كجزء من موازنتها، للمساهمة في نفقات بعض هيئات المجتمع المدني والأهلي ومؤسساته، في ضوء مشروع القرار الهادف الى تحديد معايير ومقاييس موضوعية لتخصيص هذه المساهمات، ولمراقبة هذا الانفاق وقياس مدى تحقيقه الأهداف المرجوة منه.

من الحلقة الاولى بمشاركة الوزير ازعور

جوزيان سعد: لا ضرورة لانتظار قرارات سياسية وتغييرات كبرى في القانون

الموازنة... الإصلاحُ ممكنٌ بالمُتاح

"المسؤولون عن الموازنة يجب أن يهيئوا الأرضية لاستمرار الإصلاح حتى لو تغير الأشخاص في الحكومة"

شددت رئيسة دائرة الموازنة في وزارة المال جوزيان سعد على امكان تحقيق الكثير في مجال اصلاح الموازنة "من دون انتظار التشريعات والقرارات السياسية". واذ قالت سعد لـ"حديث المالية" ان في الامكان تنفيذ عدد من الاصلاحات"من دون تغييرات كبرى في القانون"، رأت أن مسؤولي الموازنة يجب أن يهيئوا الظروف والأرضية لعملية الإصلاح، وأن يعملوا "لابقاء الحماسة للاصلاح مستمرة حتى لو تغير الأشخاص في الحكومة".

وأوضحت سعد أن "فلسفة موازنة الأداء وروحيتها تقوم على إعطاء ثقة ومرونة وحرية أكبر مقابل تعهد الإدارة الوصول إلى الأهداف المرجوة الأكثر صرامة وتحقيق النتائج بكلفة دنيا على أن تبقى خاضعة إلى التقييم اللاحق عبر الرقابة على الأداء". واعتبرت أن "البدء بإصلاح الموازنة ومتابعته بشكل ناجح هو بمثابة تمرين صعب، وثمة أمثلة كثيرة على توقف الاصلاحات وتراجعها بعد انطلاقها".

موازنة ٢٠٠٨: توجه اصلاحي

عوامل وأمثلة

وعددت سعد أهم العوامل التي كانت تاريخياً وراء عمليات الإصلاح، فلاحظت أن "الفضل في الاصلاح قد يكون لوزير أو لرئيس وزراء إصلاحي، كمارغريت تاتشر في المملكة المتحدة التي قررت إصلاح الاقتصاد ككل وخصوصاً القطاع العام، وأطلقت سلسلة مبادرات في الموازنة. وفي نيوزيلندا كان وراء الإصلاح وزير مال. كذلك قد يكون وراء الإصلاح أزمة اقتصادية أو أزمة مالية عامة، تؤدي الى تسريع التغييرات في طريقة إدارة الموازنة. فالانضمام الى الاتحاد الأوروبي، كان حافزاً كبيراً على الاصلاح لبلدان الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية التي استقلت في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، اذ أخذت تصلح موازناتها للتكيف مع معايير الاتحاد الأوروبي. وثمة مجموعة أخرى من البلدان، كاوستراليا وسنغافورة، بادرت الى تنفيذ إصلاحات الموازنة من دون أي من الحوافز السابقة الذكر. أما في فرنسا، فكانت القفزة الكبيرة التي تحققت خطوة سياسية من البرلمان".

ولاحظت سعد أن "الإصلاحات التي تنفذ قد لا تبقى مدة طويلة لأسباب سياسية مختلفة، كما في سلوفاكيا التي خاضت انطلاقة رائعة في العام ٢٠٠٤، ولكن عندما تغيرت الحكومة ومعها وزير المال الاصلاحي، في العام ٢٠٠٦، توقفت عملية إصلاح الموازنة. وفي بولندا أيضاً، تغيرت الحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٧، فتراجع اصلاح الموازنة في سلّم الأولويات وتأجل نحو خمس سنوات، بسبب ابتعاد المرأة التي كانت وراء الاصلاح، وهي رئيسة الوزراء".

دور المسؤولين

وشددت سعد على أن المسؤولين في الادارة "يجب أن يساعدوا على ايجاد الظروف للبدء بعملية الإصلاح، ولابقاء الحماسة للاصلاح مستمرة حتى لو تغير الأشخاص في الحكومة".

وتحدثت عن كيفية تهيئة الأرضية لعملية الإصلاح، فقالت "يجب أن يكون لدينا فهم تقني جيد للتغييرات التي يفترض اجراؤها، فالوزير الذي يريد الإصلاح سيحتاج إلى خبرتنا في هذا المجال، لذا يجب أن نعرف ما هو الضروري لتنفيذ الاصلاح".

وحذرت سعد من "الوقوع في فخ الاعتقاد بأننا لا نستطيع أن نفعل شيئا اذا لم تبادر الحكومة الى تغيير القوانين، فهذا غير صحيح، ويمكن أن نقوم بأمور كثيرة من دون انتظار التشريعات والقرارات السياسية". أبرزت أن "حتى لو كان القانون يتحرك ببطء، حتى ولو كانت ثمة قرارات سياسية لم تتخذ بعد، ثمة الكثير من الاصلاحات التي يمكن أن ندفع بها، لا تستلزم تغييرات كبرى في القانون، ان في أنظمة التصنيف أو في ما

جوزيان سعد ومدير الموازنة الياس شربل

ايصال بالمدفوعات النقدية بدل الفاتورة الضريبية

الاستفادة من حق الحسم أصبحت... مبسّطة

منذ تشرين الثاني ٢٠٠٦، "حسمت" دائرة التدقيق الميداني في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مسألة كانت تشكّل عائقاً أمام كثير من المكلّفين، وتعوق استفادتهم من حق الحسم، اذ بات في إمكان هؤلاء أن يفيدوا من هذا الحق بواسطة إيصال بالمدفوعات النقدية cash receipt أو فاتورة مبسّطة، في حال تعذر عليهم الحصول على فاتورة ضريبية مطابقة للمادة ٣٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة.

وشرحت المراقب الرئيسي في دائرة التدقيق الميداني التابعة لمصلحة التدقيق والإستردادات، لانا نعمة، أن المادة ٣٨ تفيد بأن "على كل خاضع للضريبة أن يصدر فاتورة أو أي مستند آخر عند تسليم الأموال أو تقديم الخدمات"، وهي فاتورة "تتضمن كل المعلومات اللازمة بالإضافة إلى إسم وعنوان الزبون الصادرة الفاتورة لمصلحته".

لكن نعمة أوضحت ان "الخاضع الذي يتبع الأسس النقدية في محاسبته، يحق له أن يقدم طلبا خطيا إلى الإدارة الضريبية يطلب فيه إخضاعه لمعالجة خاصة تمكّنه من إصدار فاتورة مبسطة أو cash receipt بدلاً من الفاتورة الضريبية المنصوص عليها في القانون مع إمكان أن يصدر فاتورة ضريبية مطابقة لأحكام المادة ٣٨ من القانون بناءً على طلب الزبون". ولكي يفيد الخاضع من إمكان إصدار الفواتير المبسطة أو الإيصالات، يجب، بحسب نعمة، أن يكون النشاط المطلوب إخضاعه لنظام الفواتير المبسطة من أنشطة البيع بالمفرق، وكذلك يجب ألا تسمح طبيعة عمله نظرا لحجم عملياته بأن يصدر لكل عملية يقوم بها فاتورة منظمة وفقا لنص القانون.

ولاحظت نعمة أن "عدداً كبيراً من الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة قد لا يفيدون من حق الحسم بسبب عدم امكان استحصالهم من موردهم المرخص لهم باتباع نظام إصدار فواتير مبسطة، على فاتورة مطابقة لأحكام المادة ٣٨ من القانون، بسبب عدم حيازة بعض هؤلاء الموردين نظام فوترة يمكّنهم من استصدار

المطلوب ايصال بالمدفوعات النقدية

فاتورة مطابقة لأحكام المادة ٣٨ من القانون بالتزامن مع إيصال الـ cash receipt".

"هنا كانت تكمن المشكلة"، على ما قالت نعمة "نحن كمراقبي ضرائب عند قيامنا بالتدقيق في سجلات ودفاتر الخاضعين، لا نستطيع أن نقبل بحسم الضريبة على الـ cash receipt". السبب؟ "أحكام المادة ٢٩ من القانون التي تنص على أنه من أجل ممارسة حق الحسم، على الخاضع أن يحصل على فاتورة مطابقة للمادة ٣٨ من القانون"، وفق ما أوضحت نعمة. لكن نعمة أشارت الى أن "وزارة المال، انطلاقاً من توجهها الى إبداء المرونة تجاه المكلّفين وتفهم أوضاعهم، أصدرت التعليمات الرقم ١٧٣٩/ص١ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٤ التي توجب على الخاضعين الحاصلين على موافقة لاعتماد الأسس النقدية، في حال عدم إمكان إصدار فاتورة مطابقة للمادة ٣٨ بناءس لطلب الزبون، أن يقوموا بإصدار إيصال بالمدفوعات النقدية cash receipt يتضمّن كافة المعلومات المطلوبة في المادة ٣٨ من القانون أي أنه يمكن الإستفادة من حق الحسم على إيصالات cash receipt مذكور عليها إسم الزبون وعنوانه".

المخالف... والشطارا

بذكر من يوم تعينت فيكي مراقب يا وزارة
بفتش بين التصاريح، كلو مصرح بخسارة
ومكلفت عم يتهرب قالوا هيدي الشطارا
العلومة رح تتسرب وتعرف فيك الإدارة
يا مخالف قبل ما تنام وعّي فيك الإلتزام
لا تفكر البحر كبير، في شبكة وفي صنارة
الدولة هي ام الكل ولازم تتعلى جرارا
بالي لي بتروي الفل وتبقى خضرا اشجارا
حتى ابن بلادي تكون عن حق وعن جدارا
حقوقا لازم انك تصون وتدافع عن اسوارا
وما تمشي بعكس السير وما تخالف عالإشارة
هيكي بتكون مثيلي لغيرك بالحضارة

المراقب هشام خليفة
دائرة الإلتزام الضريبي
مالية جبل لبنان

المانيفست عمره مئات السنين ولا غنى عنه في المعاملات... رغم التطور

نظام "منار" لكل المراكز الجمركية اللبنانية بهدف تفعيل المراقبة ومكافحة التهريب

كتبت مايا ملحم (مراقب مساعد):

تسعى إدارة الجمارك إلى تطبيق نظام "منار" في المراكز الجمركية كافة، بهدف تفعيل المراقبة ومكافحة التهريب. ولكن، رغم التطور الحاصل في مجال العمل الجمركي، لا يزال البيان الموجز (المانيفست) يعتمد كأساس للمعاملات الجمركية، وهو لم يفقد أهميته، مع أنه مستخدم منذ مئات السنين.

في لبنان، وتوخياً لمكافحة التهريب، أوجب المشترع في المادة ٥٣ من قانون الجمارك تقديم كل بضاعة تدخل إلى لبنان أو تخرج منه إلى أول مكتب جمركي من الحدود حيث يتم التصريح عنها بموجب بيان موجز (المانيفست) لقيدها، وببيان تفصيلي لإعطائها وضعاً جمركياً نهائياً.

يقصد بكلمة المانيفست البيان الإجمالي أو البيان الموجز الذي يبرز من قبل متعهدي النقل لمصلحة الجمارك لدى وصول وسيلة نقل البضائع التجارية الى البلاد أو لدى مغادرتها إياها. والمانيفست عبارة عن الجدول الإجمالي بالبضائع التي تؤلف حمولة وسيلة النقل، بحرية كانت أم جوية أم برية، ويطلق عليه في حالة النقل بالسكة الحديدية اسم لائحة الشحن أو ورقة الطريق، واسم مانيفست في كل الحالات الأخرى.

تنظيم المانيفست

ينظم المانيفست من قبل شركات الملاحة وعلى مسؤوليتها وذلك بعد القيام بعمليات عدة تتم على أربعة مراحل هي: طلب إذن بالتحميل، ثم الترخيص بالتحميل، فإصدار بوليصة الشحن، وبعد ذلك تنظيم المانيفست.

بداية، يتوجب على كل شخص أو تاجر يرغب في شحن بضائع من مرفأ إلى آخر أن يتقدم بطلب خطي إلى شركة الملاحة التابعة لها الباخرة الناقلة يذكر فيه عدد الطرود وماركاتها وأرقامها ونوع غلافاتها وأجناسها وأوزانها ومقصدها النهائي. ويوقع المرسل الطلب المقدم من قبله على مسؤوليته التامة تجاه شركة الملاحة التي تصدر على أساس هذا الطلب الأمر بالتحميل وبوليصة الشحن اللذين يجب أن يكونا مطابقين له من دون أي تحريف او تصحيح. فإذا وجدت شركة الملاحة صالحاً بقبول شحن البضاعة، أصدرت بها أمراً بالتحميل على ثلاث نسخ تحمل رقماً متسلسلاً، تسلم المرسل نسختين منها وتحتفظ هي بالنسخة الثالثة.

ولدى تحميل البضائع على الباخرة، يحتفظ الربان المولج باستلامها بالنسخة الأولى ويعيد الثانية مذيلة بتوقيعه إشعاراً بالإستلام. بعد ذلك تقوم شركة الملاحة بتنظيم بوليصة الشحن على أربع نسخ كما يأتي:

- نسخة لمالك السفينة أو لمجهزها.
- نسخة للشاحن.
- نسخة لربان السفينة.
- نسخة للجهة المرسلة إليها البضائع، وتسلم عادة إلى الشاحن الذي يوصلها إلى الشخص المذكور كي يتمكن من استلام البضائع عند وصولها.

ويذكر في بوالص الشحن نوع البضاعة المشحونة وكمياتها وأصنافها وأجناسها، وماركات الطرود المنقولة وأرقامها، واسم الشاحن واسم المشحون إليه وعنوانه، واسم الربان ومحل إقامته، واسم السفينة وجنسيتها، ومرفأ الشحن وبلد المقصد، وأجرة التحميل. وتكون البوليصة مؤرخة وتحمل توقيع الشاحن.

للحصول على بوليصة الشحن، يتوجب على المرسل إبراز أمر التحميل مؤشراً عليه بالإستلام من قبل ربان لسفينة إلى شركة الملاحة التي تسلمه البوليصة.

وبالتالي تعتبر هذه البوالص بمثابة ايصال بتسلم البضاعة وتعهد بشحنها على الباخرة المذكور اسمها فيها. وبالتالي نرى أن المانيفست لا يمكن أن يكون إلا صورة طبق الأصل عن مجموع بوالص الشحن العائدة لكامل حمولة الباخرة.

المانيفست إذاً هو تسجيل حرفي لكافة الشروحات والملاحظات المدونة على بوالص الشحن، ولا يمكن أن يكون إلا واحداً وحيداً وبكامل حمولة السفينة.

تقديم المانيفست وقبوله عند وصول السفينة التي لا تقوم بأسفار منتظمة، ويزيد أو يقل محمولها عن ١٥٠ طناً بحرياً أو التي تقوم بأسفار منتظمة ولكن يقل محمولها عن ١٥٠ طناً بحرياً، إلى مسافة إثني عشر ميلاً بحرياً من الشاطئ، يترتب على الربان أو الوكيل البحري أن يبرز، وبناءً لأول طلب من موظفي الجمارك الذين يصعدون إلى السفينة، المانيفست للتأشير عليه من قبلهم و تسليمهم نسخة عنه. أما إذا كانت السفن تقوم بأسفار منتظمة ويزيد محمولها عن ١٥٠ طناً بحرياً، فعلى ربانها إبراز المانيفست عند رسو هذه السفن في المرافئ.

ووفقاً للمادة ٧٥ من قانون الجمارك، حددت مهلة تقديم المانيفست بـ ٣٦ ساعة من تاريخ وصول الباخرة إلى المرفأ وقبل تفريغ حمولتها، ولا تحسب من ضمن هذه الفترة أيام التعطيل الرسمي.

أهمية المانيفست

تدل القيود المفروضة على ربان السفينة في حيازة المانيفست على أهمية هذا المستند الذي يشكل أساس كل المعاملات الجمركية. وتتجلى أهمية المانيفست في الأمور التالي:

١. تسهيل عمل المصلحة في إجراء المراقبة قبل وصول السفينة إلى المرفأ.
٢. مراقبة عملية تسليم البضائع لدى وصولها إلى المخازن الجمركية
٣. مراقبة مصير البضائع الداخلة إلى المخازن.
٤. مراقبة مدة مكوث البضائع في المخازن الجمركية تمهيداً لبيعها في المزاد العلني بعد انتهاء مدة الخزن.

إن الغاية من البيان الموجز هي التعرف على البضاعة وأخذها في القيود لإيداعها في المخازن، أما الأحكام التي يخضع لها فتختلف بحسب ما يكون النقل قد تم، بحراً أو براً أو جواً.

تطوير المراكز الجمركية

المانيفست...من ركائز العمل الجمركي

منشورات جديدة والمكتبة المالية

Instruments de paiement et de crédit

Auteur: Fady Nammour

Les instruments de paiement et de crédit sont des moyens d'exécution d'une obligation de somme d'argent et des moyens de financement d'opérations déterminées. Egalement l'informatique a révolutionné la pratique de ces instruments en adaptant les instruments anciens aux ordinateurs et en créant de nouveaux instruments purement informatisés. L'auteur fait la lumière sur la richesse de ces instruments délaissés par la doctrine libanaise dans ce seul ouvrage d'ensemble en langue française. Portant sur les instruments de paiement (chèques, virement, paiement par carte, paiements électroniques) et les instruments de crédit (lettre de change, billet à ordre, titres négociables apparentés au billet à ordre), l'ouvrage fait l'état du droit et de la pratique.

منشورات المعهد المالي الجديدة

فهرست برامج التدريب للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي يحتوي على باقة منوّعة ومميزة من ١٢٠ برنامجاً تدريبياً في المواضيع المالية والإدارية والجمركية فضلاً عن برامج اللغات والمعلوماتية؛

تقرير المعهد السنوي باللغة العربية، الذي يلخّص جهود المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٧، في مجالات عديدة منها التدريب الداخلي والخارجي، والتعاون مع شركاء ومؤسسات محلية إقليمية وعالمية، والتواصل والإعلام وأخيراً وليس آخراً التطوير الإداري والمالي؛

رزنامتا التدريب الجمركي والتدريب المستمر، اللتان يصدرهما المعهد للمرة الأولى وفقا لخطة التدريب الموضوعة بالتعاون مع مديريات الوزارة، وتتضمنان أكثر من ٢٠ دورة تدريبية مجدولة زمنياً.

نشرات شهرية وفصلية تصدرها الوزارة

إصدار نشرات شهريّة حول جدول المساعدات

نشرات فصلية وشهريّة تفصيليّة تصدرها الوزارة بالإنكليزيّة وتعرض فيها لأرقام المالية وجميع المساعدات التي يتلقاها لبنان.

التقرير الفصلي الخامس عن تقدم إصلاحات باريس ٣

يتناول تقدم العمل في تطبيق برنامج الحكومة الإصلاحي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي الذي تمّ تقديمه في إطار المؤتمر الدولي لدعم لبنان - باريس ٣ في كانون الثاني ٢٠٠٧. كذلك يتناول متابعة التزامات المانحين المقررة في باريس ٣، مع التركيز على الفصل الأول من العام ٢٠٠٨.

التقارير والنشرات الصادرة عن الوزارة متوفرة على موقع وزارة المالية الإلكتروني:

www.finance.gov.lb.

حياة الوزارة

بنون وبنات

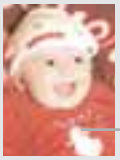

- رزقت المراقبة ريتا أبي حبيب (دائرة المراقبة الضريبية والإستردادات) مولوداً سمّته إليو

- رزقت المراقبة رولا الحداد (دائرة المراقبة الضريبية والإستردادات) مولوداً سمّته جاد
- رزقت المراقبة في مالية لبنان الشمالي نورما فرح مولوداً سمّته مانويل
- رزقت المراقبة في مالية لبنان الشمالي فريدة المارديني مولوداً سمّته فيليب
- رزقت المراقبة في مالية لبنان الشمالي مياسة الحوري مولودة سمّتها آية
- رزقت المراقبة في مالية لبنان الشمالي دانيا مهتدي مولودة سمّتها هنا
- رزقت المراقبة في مالية لبنان الشمالي سلمى الأيوبي مولودة سمّتها هبة
- رزق المحاسب في محتسبية طرابلس جهاد صابونة والسيدة رميا فواز مولودة سمّياها نور
- رزق السيد طه حمصي – الخدمات الفنية في المركز الالكتروني في الشمال – مولوداً سمّاه مالك
- رزق المراقب الرئيسي روبير عوض (مالية جبل لبنان) مولودة سمّاها كلارا
- رزق رئيس دائرة التدقيق بالتكليف إسكندر حلاق (مالية جبل لبنان) مولودة سمّاها ماريا
- رزقت المراقبة جوسلين أبوغراش (مالية جبل لبنان–دائرة خدمات المكلفين) مولودة سمّتها ميريام
- رزقت المراقبة جوسلين شمعون(مالية جبل لبنان–دائرة خدمات المكلفين) بمولودة أسمتها ماريا

زواج

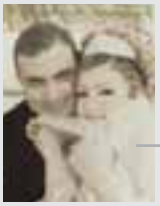

تم زفاف رئيسة دائرة التدقيق الضريبي في مالية لبنان الشمالي غنوة سليم المصري على الدكتور رهيف نجارين

تمّ زفاف رئيس دائرة متابعة التحصيل بالتكليف نادر قبيسي (مالية جبل لبنان) على المراقبة ضحى حرب (دائرة كبار المكلفين)

وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى المراقب المتقاعد ادمون جرجورة (مالية جبل لبنان–دائرة الضرائب النوعية) يوم الاثنين ٩ حزيران ٢٠٠٨.

بقوا موحّدين وحاولوا تيسير أمور المكلّفين

موظفو "المال" في الشمال واجهوا الفتنة... بوحدة حال!

لم تسلم مالية لبنان الشمالي من تأثيرات الأحداث المؤلمة التي شهدتها المناطق اللبنانية، بما فيها طرابلس، في أيار الفائت.

فهذه الأزمة انعكست على حياة وزارة المال في الشمال، وعلى اداء الموظفين فيها، فأصيبوا بالرعب والخوف، كجميع اللبنانيين، مما أثّر على انتاجيتهم، فالظروف كانت غامضة، لا تتوافر فيها أدنى درجات الأمن والأمان.

ومع ذلك، لم يقصّر موظفو مالية لبنان الشمالي مع المكلّفين، وهم الشريحة الأكثر تضرراً من جراء ما حدث. فجميع العاملين في مالية لبنان الشمالي، بدءاً من رئيسها حتى آخر موظف فيها، وحّدوا جهودهم لتيسير أمور المكلّفين قدر المستطاع، تخفيفاً عنهم.

الا أن أكثر ما كان لافتاً ومدعاة للاطمئنان والفخر أن أجواء الفتنة التي شهدها لبنان خلال هذه الأحداث، لم تخترق مالية لبنان الشمالي. فقد أظهرت الأحداث القدر الكبير من المحبة والأخوة بين الموظفين في مالية لبنان الشمالي، وهذه المحبة والأخوة لم يزحزحها لا حزب ولا طائفة. الموظفون ظلوا على قلب واحد رغم أن قلب كل منهم يميل الى جهة. وعلى الرغم من اختلاف توجههم السياسي والعقائدي، ظل الموظفون في مالية لبنان الشمالي متماسكين، يلملمون جراح بعضهم بعضاً ويداوونها بالصبر والمواساة.

باختصار... قلب وزارة المال في الشمال، الى جهة واحدة مال: جهة رفض الفتنة.

بقلم **بدر مواس**
(مالية لبنان الشمالي)

هكذا تصبح
خبير محاسبة في الولايات المتحدة...

Certified Public Accountant (CPA) أو "خبير محاسبة عام مرخص له"، هي التسمية القانونية لخبراء المحاسبة في الولايات المتحدة الأميركية الذين أنهوا الفحص التقليدي لخبراء المحاسبة العامين ويملكون المواصفات المطلوبة في كل ولاية، من عدد المواد الدراسية المطلوبة والخبرة اللازمة للخضوع للفحص.

في معظم الولايات المتحدة الأميركية، يحظر على خبراء المحاسبة غير المرخص لهم، إبداء الرأي والمصادقة على البيانات المالية والحسابية.

ولكي يصبح المرشح CPA، عليه أن يخضع لفحص خبراء المحاسبة المفروض من قبل المعهد الاميركي لخبراء المحاسبة العامين المرخص لهم American Institute of Certified Public Accountants والذي تديره National Association of State Boards of Accountancy.

Individual State Boards of Accountancy هي الجهة المفوضة لتحديد أهلية المرشح للفحص. في المبدأ، الشروط الأساسية المفترض توافرها في المرشح للفحص هي شهادة جامعية بحيث يتوجب أن يكون قد أتم دراسة حد أدنى من عدد ساعات المحاسبة والإدارة والتدقيق والنظام الضريبي (كل ولاية تحدد الحد الأدنى على حدة). باستطاعة أي شخص، خارج الولايات المتحدة الأميركية، ينوي أن يصبح CPA أن يخضع لفحص مرادف للذين يخضع له الأميركيون، يسمى "امتحان التأهل الدولي" أو International Qualification Examination بالمواصفات والشروط الأساسية نفسها.

يتألف فحص الـ CPA من أربعة أجزاء هي:

١. Financial Accounting & Reporting: يغطي هذا الجزء، معرفة الخصائص والمبادىء للمحاسبة والبيانات المالية والنماذج الأساسية وبعض الأنواع الخاصة بالصفقات والأحداث، بالإضافة إلى المحاسبة وإصدار التقارير بالنسبة للوكالات الحكومية وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التي لا تتوخى تحقيق الربح.

٢. Auditing & Attestation: يغطي هذا الجزء، معرفة أنظمة الضبط الداخلي، توثيق المعلومات ومراجعتها وتوثيقها وتحضير الرسائل الخطية.

٣. Regulation: يغطي هذا الجزء، معرفة المسؤولية الأخلاقية، القانون التجاري، الإجراءات الضريبية والمحاسبية، النظام الضريبي للأملاك وللأشخاص والمؤسسات والشركات.

٤. Business Environment & Concepts: يغطي هذا الجزء، معرفة النظام التجاري والمفاهيم والأسس الاقتصادية كما الإدارة المالية والمعرفة بالمعلوماتية والتخطيط.

سميح إبراهيم
مراقب ضرائب رئيسي في دائرة الإلتزام
المصلحة المالية الإقليمية في محافظة جبل لبنان

@AL-MALIYA.COM

البريد الالكتروني
خطوات سهلة بمتناولك

لمساعدتك على إستعمال الحاسوب وبرامج المعلوماتية، يبسّط السيد اياد غنام، مدرّب المعلوماتية في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، أهمّ وأبرز الخطوات في البرامج الأكثر استعمالاً في الإدارة، بما يتيح استعمال الخيارات المتوافرة فيها:

Set Archive/Delete Options

تحديد خيارات الأرشفة الآلية:

١. اختر الـ Inbox Folder من Folder List

٢. انقر زر اليمين من الفارة فوق الملف المطلوب واختر Properties

٣. اختر قائمة الـ Auto Archive

٤. ثم اختر الخيارات المناسبة

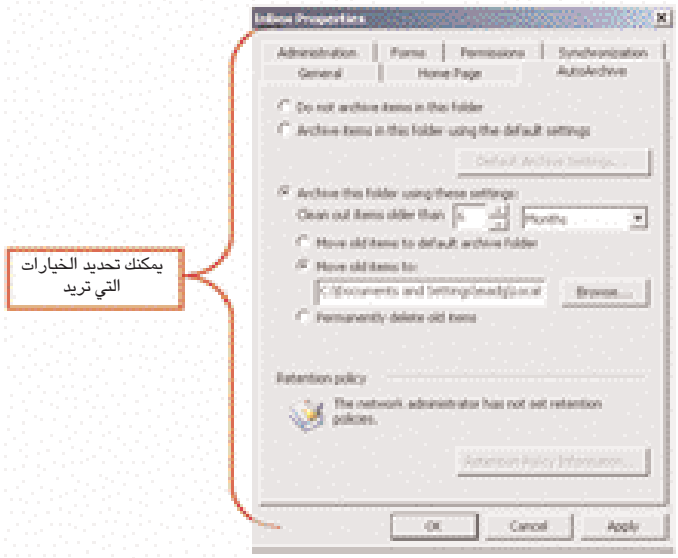

ملاحظة: في حال أرشفة الرسائل بشكل متتالي فمن الممكن ان يصبح حجم هذا الملف كبير جداً على الـ Hard Disk وايضاً أن يحد من فعالية الكمبيوتر، فتفادياً لكل هذه المشاكل يمكنك طلب المساعدة من الـ System Administrator الموجودة في دائرة المعلوماتية.

Create a Distribution List

١. في القائمة، File أشر إلى New ثم انقر فوق Distribution

٢. في القائمة، Members إختر Name

٣. انقر فوق Members Select لاختيار الأسماء الموجودة في اللائحة

٤. أو انقر فوق Add New لإضافة اسماء جديدة

٥. انقر فوق الـ Save And Close لحفظ التعديلات الأخيرة

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عامودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

	4		3	9				
	1	5			2			6
					7		8	4
2		6		4				
		1				5		
				6		9		1
3	8		7					
6			9			1	2	
				5	8		3	

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: ريتا جان الشمالي، جنان الدويهي، سابين حاتم، جوزيان شبلي، إياد غنّام (المعهد المالي)، ميراي الحاج، مي قهوجي (المصلحة المالية الاقليمية في محافظة جبل لبنان)، جيزال بحصة (مالية لبنان الشمالي)، رجاء شريف (رئيس دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة)، مايا ملحم (المديرية العامة للجمارك)

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٤٢٥١٤٧ /٠١ – ٤٢٥١٤٩ /٠١ فاكس: ٤٢٦٨٦٠ /٠١

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 32 l Juillet 2008 l www.if.org.lb

Le nouveau ministre Chatah: accélérer le travail

Le nouveau ministre des Finances, Mohammad Chatah a estimé que "le taux de croissance de notre PIB pourrait être de l'ordre de 7 ou 8 ou même de 10 % si le contexte politique et sécuritaire est favorable". "Le Liban pourra facilement, à mon avis, sortir de la crise écono-mique actuelle", qu'il qualifie d'artificielle, car le pays "offre de nombreuses opportunités d'investissements", a-t-il en outre ajouté. "Il n'est pas vrai que le gouvernement actuel est en place pour faire passer le temps", a déclaré M. Chatah. Les citoyens ne regardent pas les dix prochains mois de leur vie comme étant une parenthèse, en attendant les législatives. La population attend des solutions aux problèmes sociaux et économiques qu'elle affronte. Même si la durée de vie de ce cabinet est limitée, il devrait accomplir ses devoirs dans ce domaine, à un rythme accéléré", a également souligné le ministre des Finances.

Mohammad Chatah a également mis l'accent sur le fait qu'il faudrait poursuivre l'application du programme des réformes économiques et administratives, mis en place par le premier gouvernement Siniora. "Je m'engage à ce que les ressources du ministère des Finances ne soient pas employées à des fins politiques ou électorales", a-t-il enfin ajouté, avant de rendre hommage à l'action menée par son prédécesseur Jihad Azour.

Le nouveau minister, né à Tripoli en 1951, a optenu sa licence en économie de l'AUB en 1974, et en 1983 son doctorat en économie de l'université de Texas, dans laquelle il a enseigné cette matière.

Chatah a occupé plusieurs postes au Fonds Monétaire International de 1983 à 2005, entre autres le poste de conseiller du conseil d'administration pour le Moyen-Orient, et de vice directeur éxécutif. Il a été vice gouverneur de la Banque du Liban de 1993 à 1997, et puis ambassadeur du Liban aux Etats-Unis jusqu'en 1999. Depuis 2005 il était conseiller du Premier Ministre Fouad Siniora.

Première assemblée générale organisée à Paris par L'Institut Basil Fuleihan

GIFT-MENA: la formation accompagne les réformes

De l'assemblée générale de GIFT-MENA

Bercy- Paris -France - La première assemblée générale du réseau des écoles et instituts de formation du Moyen Orient et Afrique du Nord, GIFT-MENA[1] s'est tenue du 4 au 6 juin 2008 au centre Pierre Mendès France des ministères économique et financier à Paris. Cette rencontre a rassemblé 30 participants. L'audience était composée de directeurs et hauts cadres d'instituts et écoles de formation de la région MENA, de représentants d'organisations internationales ainsi que d'un nombre d'experts français spécialisés dans la formation des agents publics.

Ces participants ont représenté 22 institutions[2], 10 pays arabes et 5 organisations internationales et bailleurs de fonds.

Cette assemblée générale s'est clôturée sur la ratification de la convention et des statuts du réseau, l'élection du premier comité officiel de pilotage et la validation des frais annuels de participation.

Les travaux ont également permis de discuter des programmes développés par GIFT-MENA depuis 2006 et de valider un plan d'action global et une stratégie de mobilisation des ressources financières pour la période 2008-2010.

Cette assemblée a été est organisée con-jointement par:

1. L'Institut des Finances du Liban - Institut Basil Fuleihan, Secrétariat du réseau;
2. L'ADETEF- Agence de Coopération Internationale des ministères économique et financier;
3. L'Ecole Nationale d'Administration en France- l'ENA, et
4. L'Institut de la Banque Mondiale.

Selon la directrice de L'Institut Basil Fuleihan, Lamia Moubayed Bissat, l'organi-sation de cette assemblée «a constitué un défi majeur pour le Liban en raison des tensions politiques et secousses sécuritaires qui affectent le pays depuis 2005. Mais l'Institut des Finances, porteur de cette initiative dès son lancement à Beyrouth en Mars 2006, a voulu réaffirmer la volonté d'un pays qui, malgré une géopolitique instable, tient à maintenir sa place de plateforme d'échange régionale et de vecteur privilégié de coopération; Un pays qui œuvre inlassablement au renforcement des mécanismes de dialogue entre cultures et à l'innovation permanente pour la construction d'une paix durable».

Les objectifs de l'assemblée générale

Après une période pilote de 18 mois, cette première assemblée générale avait donc pour objectif d'ancrer les travaux du réseau sur une base institutionnelle et d'élaborer une vision stratégique et commune d'expansion.

Editée par:

Sommaire

Le Ministère des Finances ... quadruple excellence en troisième catégorie! 2
«Feuille de route» des activités de formation 3
Bénéficier du droit à la déduction est désormais ... «simplifié» 4
Au Bureau du Liban Nord unis... face au conflit! 4

Les travaux ont tour à tour souligné le rôle pivot joué par la formation dans l'accompagnement des réformes de gestion publique, la nécessité de la mise en réseau dans le contexte de mondialisation et d'échanges croissants entre pays arabes ainsi que les défis contemporains de l'assistance technique au profit d'une plus grande dynamique et implication des acteurs «nationaux».
Le programme de la réunion a également permis aux membres de distinguer les particularités du modèle français de formation des agents de l'Etat qui s'inscrit dans une longue tradition de développement des capacités au profit du service public. A travers une série d'interventions et une visite de terrain à l'Ecole Nationale du Trésor, les participants ont eu l'occasion d'appréhender les modalités d'alignement du dispositif de formation français aux réformes mises en vigueur et aux nouvelles exigences de gestion par la performance.

Le réseau GIFT-MENA au service de la coopération euro-méditerranéenne

Depuis sa création en 2006, le réseau GIFT-MENA a travaillé dans une optique d'intégration régionale, en facilitant:

1. L'échange d'expertise à travers: l'organisation d'ateliers sur la "Modernisation budgétaire, levier de modernisation de l'Etat" et de programmes régionaux de Formations de Formateurs au profit des ministères arabes et du Maghreb[3], l'échange de stagiaires entre les Ecoles Nationales d'Administration et la prestation de services de formation dans le cadre de projets de renforcement des compétences au profit de l'administration iraquienne.
2. L'échanges de modules à travers: la tenue d'ateliers de développement de modules de formation en gouvernance publique et le développement de modules de formation à la performance budgétaire et à la gouvernance publique.
3. L'échange d'informations à travers: l'analyse des besoins en formation des instituts et écoles de formation de la région MENA, le développement d'un site web, plateforme de diffusion du savoir autour des thèmes de gouvernance et performance publique et la publication d'un annuaire des prestataires de formation des agents publics dans la région MENA.

Institutionnaliser les travaux du réseau

En effet, l'action de GIFT-MENA voit en l'échange d'expertise, la mutualisation des pratiques et la coopération, les instruments les plus efficaces de soutien au développement des institutions publiques et au renforcement des compétences de leurs cadres. Elle voit également dans les partenariats un outil qui facilite la mobilisation des ressources et de l'échange, stimule les réflexions nationales et permet d'ouvrir le débat autour des réformes engagées, avec pour objectif d'élaborer pour chaque pays des «solutions sur-mesure».
Dans l'optique de GIFT-MENA, cette conception de «solutions sur mesures», d'échange entre pays et de création d'un réseau d'innovateurs demeurent les instruments clés du changement et de la mutation vers une administration et un service public plus performants.
En tablant ainsi sur les synergies existant entre pays voisins faisant face à des défis communs, et en facilitant la coordination opérationnelle entre les opérateurs de formation du service public de la région MENA, le réseau GIFT-MENA a proposé un modèle innovant de coopération Sud-Sud.
L'action du réseau a également rejoint, de facto, les orientations des politiques et projets Euro- Méditerranéens, promulgués par l'Union Européenne en faveur des valeurs de l'Etat de droit, de gouvernance et de développement durable.
La dynamique de GIFT-MENA s'est également inscrite dans la vision globale de la nouvelle initiative d'"Union pour la Méditerranée"(UPM) lancée par le Président de la République française, M. Nicolas Sarkozy. L'assemblée générale a en effet été accueillie favorablement par la Présidence Française, représentée par la mission de l'Union pour la Méditerranée, en la personne de Mme Michèle Geandreau-Massaloux, responsable formation, enseignement supérieur et recherche, à la cérémonie d'ouverture. Dans la logique de partenariat égalitaire véhiculée par l'UPM, le réseau GIFT-MENA présente donc une flexibilité et des projets qui en font un outil de coopération privilégié.

[1] Governance Institutes Forum for Training in the Middle East and North Africa
[2] Algérie, Egypte, Emirats Arabes Unis, Iraq, Jordanie, Koweit, Liban, Maroc, Palestine et Tunisie.
[3] Une Formation de Formateurs régionale aux Budgets de Performance, première activité officielle du réseau. Elle a réuni près de 20 directeurs, cadres et formateurs professionnels au sein des instituts de formation et ministères des Finances de 5 pays de la région MENA, soit l'Egypte, la Jordanie, le Liban, le Maroc et la Tunisie.

Ses fonctionnaires ont occupé les premières places aux examens de l'ENA

Le Ministère des Finances ... quadruple excellence en troisième catégorie!

Conformément à leur habitude, les fonctionnaires du ministère des Finances ont occupé les premières places aux examens finaux de la première et seconde session de formation dispensées aux fonctionnaires de troisième catégorie. Près de 400 fonctionnaires de toutes les administrations et de certaines institutions publiques ont ainsi participé à ces sessions organisées à l'École Nationale de l'Administration (ENA).
Les trois premières places de la première session ont été occupées par des fonctionnaires du ministère des Finances, dans l'ordre suivant:
Première place: Mme Manale Afif Abdel Samad (chef du Bureau du Service aux Assujettis - Direction de la TVA).
Deuxième place: M. Georges Sarkis Bou Francis (contrôleur fiscal principal au sein du Bureau Régional du Liban Nord).
Troisième place: Mme Rajaa al-Sharif (chef du Bureau des Inspections des Institutions Autonomes - Direction de la Comptabilité Publique).

Par ailleurs, Mme Meryana Moawad, chef du Bureau des Études Juridiques - Direction des Affaires Administratives, a occupé la deuxième place de la seconde session.
Chaque session s'est étalée sur près de quatre mois et a inclus approximativement trente matières couvrant divers sujets, notamment: Les services de contrôle interne et externe, la culture administrative et juridique, la comptabilité générale, les droits et obligations des fonctionnaires, les organisations internationales, l'administration publique et privée et les principes macro- et microéconomiques en passant par la sécurité sociale, la méthodologie de recherche juridique, etc.
Les matières dispensées n'ont pas seulement couvert les aspects juridiques, légaux et administratifs des fonctionnaires participant à la session, mais ont également inclus des modules qui ont vocation à développer les compétences des participants en matière de communication, de coordination, de contrôle et de supervision. A citer entre autres les techniques d'écriture et d'expression en arabe, l'informatique, la gestion des ressources humaines et les langues étrangères.

Catalogue de formation et calendriers de programmes de l'Institut Basil Fuleihan

«Feuille de route» des activités de formation

Session de formation à l'Institut Basil fuleihan

L'année 2008 a vu la parution de la seconde édition du catalogue de formation de l'Institut des Finances - Institut Basil Fuleihan qui liste plus de 120 programmes. Deux autres parutions spéciales de cette année sont le «Calendrier de formation douanière» et le «Calendrier de formation continue». Ces deux premières constituent un pas audacieux en avant, dans un contexte politique et sécuritaire instable. En effet, l'équipe de formation a jugé nécessaire de mettre au point une «feuille de route» claire pour les activités de formation à venir.
Au cours du premier semestre 2008, plus de 400 personnes ont pris part aux programmes de formation financière et douanière, sans oublier 80 stagiaires inscrits aux programmes d'orientation des nouvelles recrues. Un nombre important d'activités est prévu pour cet été, notamment dans les Mohafazat (bureaux régionaux), en matière de douanes et de vérification fiscale.

Un grand pas en avant au niveau des douanes

La coordinatrice des programmes de formation destinés aux Douanes au sein de l'Institut Suzanne Abou Chacra a témoigné du «grand pas en avant réalisé au niveau des programmes de formation douanière à travers la mise au point d'un plan de formation détaillé, en collaboration avec les hauts responsables de l'administration douanière et une orientation vers les Mohafazat.» Abou Chacra a remarqué que «le travail entrepris actuellement avec la Direction des Douanes s'oriente de plus en plus vers la spécialisation et vers la formation d'une importante équipe de formateurs.»
L'objectif escompté est également de permettre aux responsables de réactiver la formation au niveau régional en coopération avec le Conseil Supérieur des Douanes et l'Organisation Mondiale des Douanes, sachant que ce type de formation avait accusé une régression remarquable dû à la situation sécuritaire.

La direction fiscale

Au niveau de la direction fiscale, et en particulier la Direction des Recettes, les bureaux régionaux et la Direction de la TVA, des travaux d'évaluation des besoins de formation ont été menés pour la deuxième année consécutive et traduits en calendrier mensuel de formation. La responsable des programmes de formation Jinane Doueihy a déclaré que l'Institut répondra à plus de 60 % de ces besoins au cours de l'année 2008, le reste devant trouver satisfaction en 2009.

Autres agences publiques

Quant aux autres agences et institutions publiques libanaises qui bénéficient en partie des programmes de l'Institut, une grande variété de programmes leur sera réservée durant l'été et l'automne 2008. Doueihy a appelé l'ensemble des intéressés à prendre contact avec l'équipe de formation de l'Institut afin d'obtenir des informations pratiques concernant la participation aux sessions.

Le manifeste... base des transactions douanieres

La Direction Générale des Douanes vise à implanter le système Manar dans tous les postes de douanes afin de renforcer le contrôle et la lutte contre la contrebande. Néanmoins, malgré la remarquable évolution des systèmes douaniers, le manifeste est toujours considéré comme la base des transactions douanières. Son importance demeure intacte bien qu'il soit utilisé depuis des centaines d'années.
Dans le cadre de la lutte contre la contrebande et conformément à l'Article 53 du code des douanes, le législateur a stipulé que toute marchandise entrant ou sortant du territoire libanais doit être présentée au premier poste-frontière des douanes afin de faire l'objet d'un manifeste et d'une description détaillée nécessaires à son statut douanier final.
Le manifeste se réfère à l'état brut ou succinct présenté par les sociétés de transport au Service des Douanes à la date d'arrivée ou de départ de la cargaison du territoire libanais. Le manifeste est un tableau brut des marchandises composant la cargaison, fût-elle maritime, aérienne ou terrestre. Dans le seul cas du transport ferroviaire, le manifeste prend le nom de liste de fret ou feuille de route.
L'objectif du manifeste est de reconnaître et d'enregistrer la marchandise afin de l'entreposer. Les dispositions pertinentes varient selon que le transport ait été effectué par voie maritime, terrestre ou aérienne. Les restrictions auxquelles le capitaine du cargo est soumis selon sa détention du manifeste témoignent de l'importance de ce document, qui est à la base de toutes les transactions douanières. En effet, le manifeste permet de:

1. Faciliter les activités de contrôle effectuées par le Service des Douanes avant l'arrivée du cargo au port.
2. Contrôler le processus de remise des marchandises à leur arrivée aux entrepôts des douanes.
3. Contrôler la destination finale des marchandises entrant aux entrepôts.
4. Contrôler la durée de séjour des marchandises dans les entrepôts des douanes avant de procéder à leur vente aux enchères une fois la durée d'entreposage écoulée.

Maya Melhem
Assistante de contrôle

Le manifeste demeure indispensable

Bénéficier du droit à la déduction est désormais ... «simplifié»

Reçu de caisse au lieu de la facture fiscale

A partir de novembre 2006, le Bureau d'Audit sur Terrain du Service d'Audit et de Détaxe de la direction de la TVA au ministère des Finances a œuvré à la simplification d'une procédure administrative lourde qui empêchait de nombreux assujettis de bénéficier du droit à la déduction. En effet, ces derniers peuvent désormais jouir de ce droit par l'intermédiaire d'un reçu de caisse (cash receipt), ou d'une facture simplifiée s'ils ne parviennent pas à obtenir une facture fiscale conformément à l'Article 38 de la loi sur la TVA. Le contrôleur principal du Bureau d'Audit sur Terrain du Service d'Audit et de Détaxe Lana Nehmé a expliqué que «tout assujetti dont l'activité se base sur le cash business a désormais le droit de soumettre une demande écrite à la direction fiscale à travers laquelle il requiert d'être soumis à un régime spécial lui permettant d'émettre une facture simplifiée, ou cash receipt, au lieu de la facture fiscale stipulée par la loi, tout en conservant la possibilité d'émettre une facture fiscale conforme aux dispositions de l'Article 38 de la loi et ceci à la demande du client.»
Nehmé a indiqué que «le ministère des Finances, s'étant engagé à faire preuve de plus de souplesse et de compréhension à l'égard des assujettis à la TVA, a émis les directives n° 1739/p1 en date du 24/11/2006. En foi de quoi, l'assujetti, titulaire d'un reçu de caisse, a le droit à la déduction si ce reçu présente toutes les informations requises par l'Article 38 de la loi pourvu que ces informations soient validées par la partie qui les a émis. Ensuite, il revient au bénéficiaire du droit de déduction de prouver que le paiement a été fait par ses propres comptes par le biais d'un chèque ou d'une carte de crédit.

Ils sont demeurés unis et ont tenté d'expédier les affaires des assujettis

Au Bureau du Liban Nord unis... face au conflit!

Le Bureau Régional du Liban Nord n'a pas été épargné par les évènements douloureux qui ont secoué plusieurs régions libanaises, y compris Tripoli, en mai dernier.

Cette crise s'est reflétée sur la vie quotidienne du ministère des Finances dans le Nord et sur la performance de ses fonctionnaires. A l'instar de tous les Libanais, ces derniers ont été pris de panique, ce qui a affecté leur productivité. Les perspectives étaient obscures et le minimum de sécurité n'était pas assuré. Mais malgré cette situation précaire, les fonctionnaires du Bureau Régional du Liban Nord, toutes catégories confondues, ont joint leurs efforts afin de faciliter, dans la mesure du possible, la vie des assujettis et alléger leur fardeau.

L'élément le plus remarquable et le plus réconfortant demeure que l'ambiance de conflit sévissant au Liban n'a pas affecté le Bureau. Ces évènements ont plutôt révélé la fraternité qui unit les fonctionnaires de ce Bureau. Les fonctionnaires sont demeurés unis bien que chacun soit enclin en faveur de l'une ou l'autre des parties du conflit. En dépit de leurs différentes orientations politiques et idéologiques, ils sont restés solidaires et ont fait preuve de patience et de compassion mutuelles.
Pour résumer les choses, le cœur du ministère des Finances dans le Nord n'a battu que pour une seule cause, à savoir l'opposition à tout conflit.

Badr Mawas
Bureau Régional du Liban Nord

Lettres périodiques et trimestrielles publiées par le Ministère

Publications périodiques portant sur l'aide internationale au Liban

Le ministère des Finances publie des lettres mensuelles et trimestrielles détaillées en anglais dans lesquelles il expose les chiffres et l'allocation de l'ensemble des donations et autres aides internationales octroyées au Liban.

Le cinquième rapport trimestriel sur les progrès réalisés dans le cadre du plan des réformes de Paris III
Ce rapport évoque les progrès réalisés dans le cadre de la mise en œuvre du programme de réformes socioéconomiques entamées par le gouvernement. Ce programme a été présenté lors de la Conférence internationale de soutien au Liban - Paris III en janvier 2007. Par ailleurs, le rapport assure le suivi des engagements consentis par les donateurs dans le cadre de Paris III et met l'accent sur le premier trimestre de l'année 2008.

Nouvelles publications de l'Institut Basil Fuleihan

Le catalogue de formation pour l'année 2008-2009, qui regroupe un bouquet varié de 120 programmes de formation aux matières financières, administratives et douanières ainsi que des programmes en langues étrangères et informatique.

Le rapport annuel de l'Institut en arabe, qui résume les efforts déployés par l'Institut des Finances en 2007 dans des domaines multiples, tels la formation interne et externe, les partenariats et la coopération à l'échelle locale, régionale et internationale, la communication, les médias et le développement administratif et financier.

Les calendriers de formation douanière et de formation continue que l'Institut publie pour la première fois conformément au plan de formation mis au point en coopération avec les diverses directions du ministère. A noter que ces deux calendriers incluent plus de 20 sessions de formation selon un agenda prédéfini.

Les rapports et lettres publiés par le ministère sont disponibles sur le site web du ministère des Finances: www.finance.gov.lb